

أطفال بلا حماية

تقرير حقوقي يوثق الانتهاكات ضد
الأطفال المهمشين في اليمن

(تقرير استقصائي)

ضمن مشروع SAFE II

أطفال بلا حماية

تقرير حقوقي يوثق الانتهاكات ضد
الأطفال المهمشين في اليمن

(تقرير استقصائي)
ضمن مشروع SAFE II

www.insaf-ye.org



insaf@insaf-ye.org

إصدارات مركز إنصاف للحقوق والتنمية أغسطس 2025

جدول المحتويات

4	خلفية عن مركز إنصاف
5	وصف المشروع والبرنامج
5	البرنامج الاستقصائي لحقوق الإنسان في اليمن
6	الملخص التنفيذي
10	المقدمة
12	منهجية الرصد والتوثيق
15	أنواع الانتهاكات المرصودة التي تعرّض لها الأطفال المهمشين
16	حالات التشوه والقتل
18	حالات الاغتصاب
21	حالات الاختطاف
25	حالات التجنيد واستخدام الأطفال
30	حالات منع إيصال المساعدات
33	التوصيات

خلفية عن مركز إنصاف

مركز إنصاف للحقوق والتنمية هو منظمة يمنية غير حكومية تأسست في عام 2019، بموجب ترخيص رقم (381) من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في اليمن. يتمتع المركز بشخصية اعتبارية مستقلة ويعمل في مجال حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

يعمل مركز إنصاف للحقوق والتنمية من خلال مجموعة من البرامج المتنوعة التي تركز على تعزيز حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، مع اهتمام خاص بحماية الأقليات والفئات المهمشة في اليمن. تشمل برامجه حملات توعوية تهدف إلى رفع الوعي المجتمعي بمفاهيم الحريات الدينية وحرية الرأي والتعبير، بالإضافة إلى مبادرات لبناء قدرات الناشطين والفاعلين المحليين في مجالات حقوق الإنسان، السلم الأهلي، والعمل المدني.

كما ينفذ المركز برامج تدريبية متخصصة، مثل ورش العمل للقضاة والإعلاميين حول مكافحة الابتزاز الإلكتروني والعنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي، بالتعاون مع جهات دولية مثل وكالة التنمية الدولية ومعهد دي تي ومنظمة فريدم هاوس ومؤخراً مع السفارة الفرنسية. ومن بين أبرز أنشطته الإبداعية، مشروع "السينما من أجل السلام"، الذي يقدم عروضاً سينمائية متنقلة للأطفال في المناطق الشعبية، بهدف نشر قيم التعايش والسلام من خلال أدوات فنية مؤثرة.

ويتمتع عمل المركز إلى المشاركة في المحافل الدولية، حيث يسعى إلى إدماج قضايا المرأة والأقليات ضمن النقاشات العالمية حول الأمن والسلام والذكاء الاصطناعي، ما يعكس بعداً استراتيجياً في توسيع نطاق تأثيره محلياً ودولياً.

المزيد من التقارير الصادرة



حول معهد دي تي

معهد دي تي منظمة غير ربحية، ملتزمة بـ"تنفيذ التنمية بشكل مختلف". تُنفذ برامج تنمية عالمية مُعقدة في بيئات مُتضررة من الصراعات، وبيئات هشة، وبيئات مُغلقة. كما تُموّل مبادرات قيادية فكرية تُحفّز الابتكار وتُحسّن حياة الناس من خلال برامج قائمة على الأدلة. يتعاون معهد دي تي مع المجتمعات والقادة للمساعدة في بناء مجتمعات أكثر مرونةً وإنصافاً وشمولاً وديمقراطية والحفاظ عليها.

رسالة معهد دي تي

يتعاون معهد دي تي مع المجتمعات والقادة للمساعدة في بناء مجتمعات أكثر مرونة وعدلاً وشمولية وديمقراطية والحفاظ عليها.

عن مشروع دعم التوعية وتسهيل وتعزيز إنفاذ حقوق الأطفال في النزاع اليمني SAFE II

يهدف برنامج دعم الوعي وتسهيل إنفاذ حقوق الطفل في النزاع اليمني (سيف II)، الذي يُنفّذه معهد دي تي بالشراكة مع منظمات حقوق إنسان يمنية، إلى توحيد الجهود لحماية الأطفال اليمنيين من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أثناء النزاع المسلّح من خلال تعزيز الاعتراف المحلي والدولي بهم وتسهيل مُساءلة الجناة. يسعى برنامج "سيف" إلى تحقيق ذلك من خلال حملات تثقيف مدني مُوجّهة للمجتمع والضحايا لتمكين الإبلاغ الآمن عن الانتهاكات الجسيمة. وتوثيق هذه الانتهاكات والتحقيق فيها لتشكيل حوارات حول العدالة والمساءلة مع أصحاب المصلحة الدوليين باستخدام أدلة موثوقة؛ وإطلاق حوار بين أصحاب المصلحة في العدالة اليمنيين بشأن حماية الأطفال من الانتهاكات الجسيمة أثناء الصراع وبعده.

الملخص التنفيذي

يصدر هذا التقرير عن مركز إنصاف للحقوق والتنمية بدعم من معهد دي تي كوثيق شامل وتحليل معمق للانتهاكات الجسيمة التي طالت الأطفال المهمشين والنازحين في اليمن، في ظل نزاع مسلح مستمر منذ أكثر من عقد، يتداخل فيه العنف الميداني مع أنماط راسخة من التمييز الاجتماعي الممنهج ضد فئة المهمشين. هذا التمييز يتجلى في حرمان واسع من التعليم، والرعاية الصحية، والحماية القانونية، مما يزيد من هشاشة وضعهم ويجعلهم أهدافاً سهلة للانتهاكات متكررة.

يغطي التقرير الفترة من يونيو 2019 حتى فبراير 2025، ويرصد الانتهاكات في ست محافظات يمنية: عدن ولحج (الخاضعتان للحكومة المعترف بها دولياً)، وذمار والحديدة وعمران وصنعاء (الخاضعة لسيطرة جماعة أنصار الله/الحوثيين). اعتمدت عملية التوثيق على نزول ميداني، وإجراء مقابلات مباشرة مع الضحايا وأسرتهم والشهود، ومتابعة القضايا لدى الشرطة والمحاكم، بالإضافة إلى التنسيق مع جهات وطنية ودولية، مثل وزارة حقوق الإنسان، واللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، ومنظمات دولية كاليونيسف ومنظمة رعاية الأطفال ونداء جنيف، ومن الطبيعي أن تظهر البيانات المُجمعة وجود عدد أكبر من الحالات الموثقة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً (عدن ولحج)، وذلك نتيجة عوامل منهجية وواقعية وليس بالضرورة مؤشراً على حجم الانتهاكات الفعلي على الأرض. فسهولة الوصول الآمن للمنظمات الإعلامية والحقوقية الدولية والمحلية إلى تلك المناطق، مقارنة بالقيود الصارمة والبيئة الأكثر تقييداً في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، تخلق فجوة توثيق كبيرة. كما أن الشعور بمخاطر أقل من الملاحقة في مناطق "الشرعية" يشجع الضحايا والشهود على الإبلاغ، بينما يفرض الخوف من الانتقام ثقافة صمت في المناطق الأخرى.

الإطار المرجعي للرصد

يرتكز التقرير على الانتهاكات الستة الجسيمة ضد الأطفال كما نص عليها قرار مجلس الأمن رقم 1261 (1999)، وهي:

1- القتل والتشويه.

2- الاعتداء الجنسي.

3- الاختطاف.

4- تجنيد الأطفال واستخدامهم.

5- الهجوم على المدارس والمستشفيات.

6- منع وصول المساعدات الإنسانية.

حجم ونوعية الانتهاكات الموثقة

خلال فترة الرصد، تم توثيق 45 حالة انتهاك جسيم بحق أطفال من المهمشين والنازحين:

22 طفلاً من المهمشين.

23 طفلاً من النازحين.

5 من هذه الحالات الموثقة كانت مزدوجة (مهمشون ونازحون معاً) و4 خست أطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة.

حسب النوع الاجتماعي:

12 أنثى: 8 حالات اعتداء جنسي (إحداهن قُتلن بعد الاعتداء)، حالتا اختطاف، حالة اعتداء جسدي، وحالة منع وصول مساعدات إنسانية.

33 ذكراً: 8 حالات اعتداء أو تحرش جنسي، 21 حالة تجنيد و 4 حالات اختطاف، بعضها ترافق مع إصابة أو قتل.

وقعت الانتهاكات الموثقة في ست محافظات هي عدن، لحج، الحديدة، ذمار، عمران، وصنعاء، حيث سُجلت 28 حالة في مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية و17 حالة في مناطق خاضعة لسيطرة جماعة الحوثيين، بما يؤكد أن استهداف الأطفال لا يقتصر على منطقة أو طرف بعينه.

وتوزعت الحالات بين تشكيلات عسكرية تابعة للحكومة الشرعية أو أطراف مرتبطة بها، إضافة إلى جهات مجهولة، بينما تُظهر الوقائع المتسقة مع تقارير دولية أخرى أن جماعة الحوثي تبقى الطرف الأكثر ارتكاباً للانتهاكات، والأكثر خطورة من حيث حجمها وأنماطها. كما سُجلت بعض الحالات التي ارتكبها أقارب وسكان محليون وجماعات مجهولة الهوية.

هذه النتائج لا تقيس حجم الانتهاكات بقدر ما تعكس بشكل أساسي القدرة على توثيقها والإبلاغ عنها، مما يستدعي تفسير البيانات في إطار هذه التحديات اللوجستية والأمنية، وليس كمقياس للقيمة النسبية للانتهاكات بين الجانبين.

الأنماط الملاحظة:

● معظم الحالات التي تم رصدها في هذا التقرير التابع لمركز إنصاف للحقوق والتنمية تركوا المدرسة والتعليم حيث يوضح التقرير بأن عدد 25 طفل لم يلتحقوا بالمدارس وهم في سن التعليم أي بنسبة 58%، وعدد 3 أطفال أصغر من سن التعليم بنسبة 7%، وحيث أن 35% من الأطفال التحقوا بالعملية التعليمية في مناطق النزوح. ويعزى ذلك إلى عدم الاستقرار في المناطق النازح إليها وإلى جانب النقص المادي في تلبية الاحتياجات الأساسية والتي دفعت بالأطفال للعمل والخروج للبحث عن مصدر رزق لهم ولعائلاتهم مما عزّضهم إلى خطر الانتهاكات.

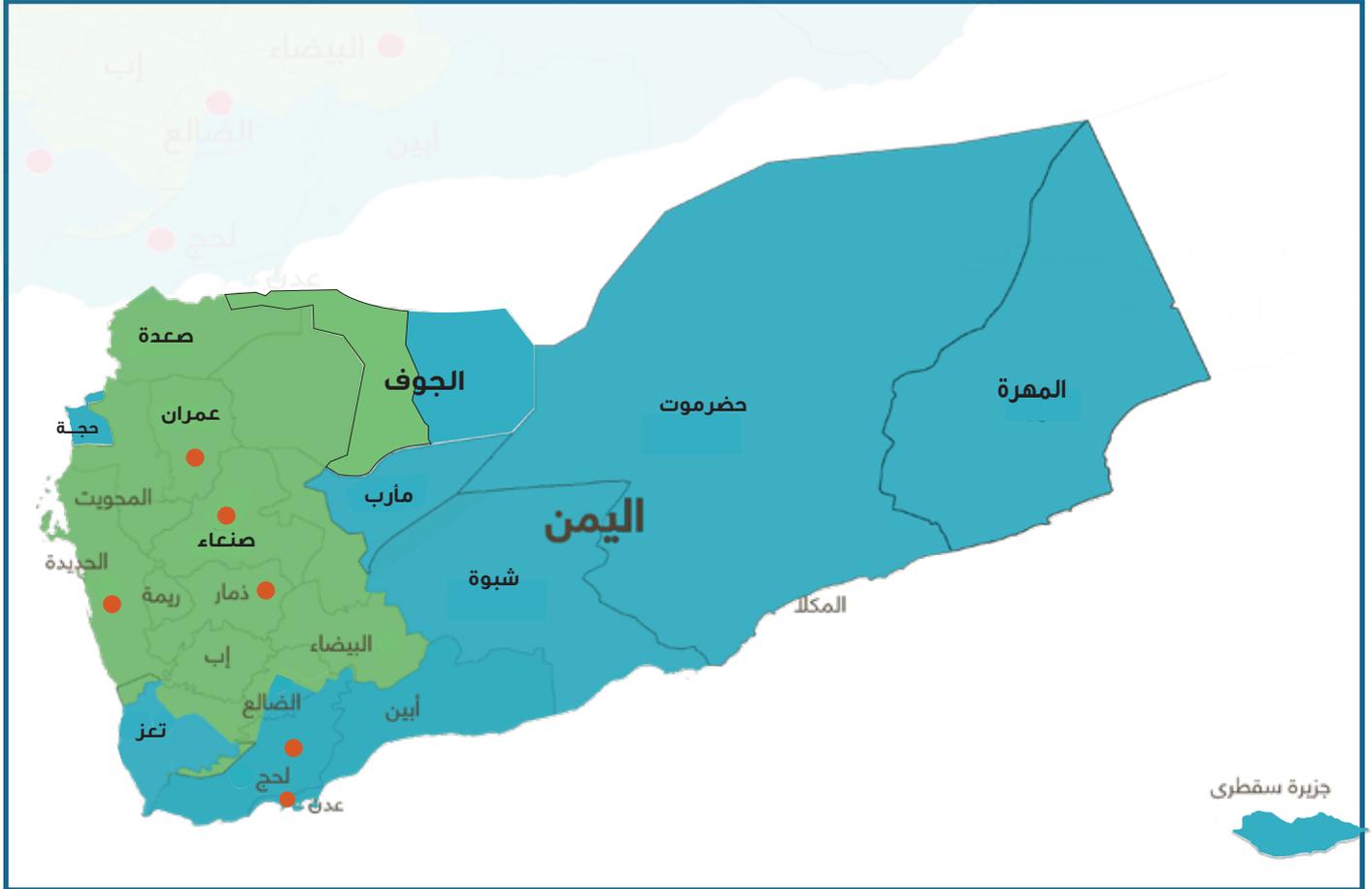
● بالإضافة إلى النزوح وترك الدراسة، لعب الفقر وغياب أو عجز المعيل دوراً كبيراً في معظم الانتهاكات المرصودة إذ دفع الأطفال إلى الشارع باحثين عن لقمة العيش مما عزّضهم إلى خطر الاعتداء والختف وغير ذلك من الانتهاكات، وكما دفع الأهالي إلى قبول تجنيد أبناءهم القاصرين. كما أن غياب التوجيه الأسري والدعم المستمر للطفل يجعله عرضةً لأي جماعات متطرفة تستغله في أعمال عسكرية أو ما إلى ذلك.

● عزز النزاع حالات السيطرة واستخدام السلطة السيء لدى البعض ليعطيهم الحق (من وجهة نظرهم) بأن ينتهكوا حقوق الآخرين وبالأخص المستضعفين من الأطفال المهمشين والنساء، والذي مازال ينظر إليهم المجتمع بنظرة دونية. حيث ينتمي بعض المرتكبين إلى بعض المتنفذين في الجهات سواء التابعة للحكومة الشرعية أو جماعة الحوثيين (أنصار الله)، مما يعقّد عملية المحاسبة ويعزّض الضحايا وعوائلهم للتهديدات.

● أظهرت نتائج الرصد أن الانتهاكات توزعت بين أطراف رسمية وغير رسمية. ورغم أن التشكيلات العسكرية التابعة للحكومة الشرعية برزت كجهة مسؤولة عن 28 حالة (أكثر من 62% من مجموع الحالات الموثقة)، إلا أن هذا الرقم لا يعكس بالضرورة الحجم الفعلي للانتهاكات على الأرض، إذ إن ظروف الرصد والتوثيق في مناطق سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) أكثر صعوبة وتعقيداً مما هي عليه في مناطق الحكومة. فقد وثّق الفريق المعني أيضاً 8 انتهاكات جسيمة منسوبة للحوثيين، شملت التجنيد القسري والاعتداءات الجسدية والحرمان من التعليم، وهي ممارسات تشكّل خرقاً واضحاً للقانون الإنساني الدولي واتفاقية حقوق الطفل² وتشمل الانتهاكات المرتكبة من مختلف الأطراف تجنيد الأطفال واستغلال النفوذ والاعتداءات الجنسية ضد القُصّر، حيث تم رصد 9 حالات تورط فيها أقارب أو جماعات مجهولة الهوية، بما يعكس هشاشة الحماية المجتمعية في مناطق النزوح أو المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة.

● تراجع دعم المنظمات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني من خلال التوعية المستمرة والبرامج التأهيلية والتي تهدف إلى توعية المجتمع والآباء حول خطورة استغلال الأطفال القصر وانتهاك حقوقهم، واقتصر دور تلك المنظمات على تقديم الإغاثة. ونقص التشبيك مع الجهات ذات الصلة والخاصة بحقوق الإنسان والطفل خاصة في المجتمعات المهمشة والنازحة التي تواجه الكثير من التحديات في الاندماج والانخراط داخل المجتمع.

خريطة تبين المحافظات التي استهدفها الرصد لانتهاكات الست الجسيمة



مناطق تحت سيطرة الحكومية الشرعية



مناطق تحت سيطرة الحوثيين



المناطق المستهدفة من قبل الراصدين



يختتم التقرير ببعض التوصيات إلى الجهات المعنية بحقوق الأطفال المهمشين والنازحين باليمن، كوزارة حقوق الإنسان، واللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، والمنظمات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني والسلطات القضائية والأمنية، والمنظمات الدولية المهتمة بحقوق الطفل، وفقاً للمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية الداعمة لحقوق الطفل.

التوصيات:

- 1- ضمان الوصول العادلة وغير التمييزي إلى الخدمات الأساسية، بما فيها التعليم والرعاية الصحية والحماية القانونية، للأطفال من الأسر المهمشة والفقيرة، خصوصاً في المناطق المتأثرة بالنزاع.
- 2- إدماج احتياجات الأطفال المهمشين ضمن خطط التعافي وإعادة الإعمار.
- 3- تخصيص موارد كافية لتصميم تدخلات تراعي البعد الاجتماعي والاقتصادي والتنموي لوضعهم.
- 4- تعزيز الحماية للضحايا والتواصل مع المنظمات الدولية الداعمة، كمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الطفل بالأمم المتحدة، ومنظمة اليونيسف، ومنظمة نداء جنيف ومنظمة رعاية الطفولة، وتوفير حماية قانونية وأمنية للأهالي وشهود عيان، وللضحايا أنفسهم.
- 5- تقديم دعم نفسي واجتماعي عاجل للضحية والأهل المتضررين لما له أثر كبير على مستوى حياتهم اليومية كالخوف والقلق وعدم الاندماج.
- 6- الضغط على الأطراف المتنازعة لوقف جميع عمليات تجنيد الأطفال، تماشياً مع المعايير الدولية، كاتفاقية حقوق الطفل، البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال وتتضمن المعايير الدولية حظر تجنيد الأطفال وحظر استخدام الأطفال في الأعمال القتالية، وتحديد الحد الأدنى لسن التجنيد، والتجنيد الطوعي، إعادة التأهيل والإدماج، المساواة، ومبادئ الحماية.
- 7- إنشاء آلية مستقلة وشفافة للمساءلة والمحاسبة عن الانتهاكات المرتكبة من قبل جميع أطراف الصراع، لا سيما التشكيلات العسكرية، مع صلاحيات للتحقيق العلني، وحماية الشهود والضحايا، وضمان عدم الإفلات من العقاب.
- 8- إعادة هيكلة وتوحيد التشكيلات العسكرية والأمنية ضمن مؤسسات الدولة الرسمية وفق معايير مهنية وحقوقية، مع إخضاع أفرادها لدورات إلزامية في القانون الإنساني وحقوق الإنسان، وضمان فصلها عن أي نفوذ سياسي أو اقتصادي في المناطق التي تسيطر عليها.
- 9- توعية المجتمع المحلي بمخاطر تجنيد الأطفال والبدائل القانونية لحمايةهم اقتصادياً واجتماعياً. وتعزيز وعي المجتمعات المحلية بخطورة استغلال دور العبادة والمؤسسات العامة في أغراض عسكرية أو حزبية. ومطالبة المنظمات المدنية المعنية بحقوق الأقليات والمهمشين بوضع برامج توعية ومراقبة المجتمعات المعرضة للاستهداف بالتجنيد.

تُعدّ فئة الأطفال، ولا سيما الأطفال المهمشين والنازحين، الأكثر تأثراً واستهدافاً في أوقات النزاع المسلح، نظراً لاعتمادهم الكبير على الغير لتلبية احتياجاتهم الأساسية، وافتقارهم إلى أبسط مقومات الحياة الآمنة، وعدم قدرتهم على اتخاذ التدابير الكفيلة بحماية حياتهم ومصالحهم. وفي اليمن، يواجه هؤلاء الأطفال واقعاً مأساوياً يتفاقم مع استمرار الحرب وتعدد أطرافها.

حماية الأطفال في النزاعات المسلحة تمثل أولوية على الأجندة الدولية منذ أن شجعت الجمعية العامة للأمم المتحدة على جمع المعلومات حول محنتهم وتعزيز التعاون الدولي لحمايتهم. وقد اعتمد مجلس الأمن في عام 1999 أول قرار بشأن الأطفال والنزاع المسلح³ حدّد فيه ستة انتهاكات جسيمة، وأعقب ذلك في عام⁴ 2005 إنشاء آلية للرصد والإبلاغ لرصد هذه الانتهاكات وتوثيقها بشكل منهجي. وتشكل هذه الانتهاكات محور عمل العديد من المنظمات المحلية والدولية، بالشراكة مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا.

وفي مارس 2025، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقريره حول وضع الأطفال في اليمن خلال الفترة من يناير 2021 إلى ديسمبر 2023،⁵ موثقاً 5,539 انتهاكاً جسيماً بحق 2,422 طفلاً (1,997 من البنين و425 من البنات). وجاء منع إيصال المساعدات الإنسانية في المرتبة الأولى بـ 2,806 حالة، تلاه القتل والتشويه بـ 1,941 حالة، ثم التجنيد والاستخدام بـ 564 حالة. أما بشأن الجهات المسؤولة، فقد نسب 51% من الانتهاكات إلى جماعة أنصار الله (الحوثيين)، و27% إلى جناة مجهولي الهوية، و18% إلى القوات المسلحة اليمنية والمجموعات التابعة لها، و3% إلى التحالف. كما سجل التقرير إصابة 1,352 طفلاً بالذخائر المتفجرة، داعياً أطراف النزاع إلى تكثيف جهودهم في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام.

وتتفق مع هذه النتائج بيانات منظمات حقوقية يمنية؛ إذ وثق التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان 127 انتهاكاً خلال الفترة من أبريل 2022 إلى ديسمبر 2023 في 13 محافظة. ووفقاً للتحالف، مثل القتل والتشويه الانتهاك الأكثر تسجيلاً نتيجة الاستخدام المفرط للأسلحة، خاصة من قبل جماعة الحوثيين. كما شكّل تجنيد الأطفال ظاهرة صادمة، مدفوعة باستغلال الوضع الاقتصادي للأسر، وتوظيف الدعاية للتأثير على القاصرين. وأشار التحالف إلى أن الخوف من الوصم الاجتماعي يحدّ من الإبلاغ عن العنف الجنسي، كما تأثر نحو 26 ألف طفل جراء الهجمات على المدارس والمستشفيات ومنع وصول المساعدات الإنسانية، خصوصاً في المناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثي.⁶

يقدم هذا التقرير، الصادر عن مركز إنصاف للحقوق والتنمية، توثيقاً وتحليلاً لأبرز الانتهاكات الموجهة ضد الأطفال المهمشين والنازحين في سياق النزاع الداخلي، بوصف المركز أحد الأطراف غير الرسمية المساهمة في عمليات الرصد والإبلاغ. ويستند التقرير أيضاً إلى مراجع حقوقية متخصصة، مثل تقرير مبادرة الإصلاح العربي (أبريل 2024) حول "الناشطة في أوساط مجتمعات المهمشين ومناهضة التمييز في اليمن"⁷، وتقرير مؤسسة الحقوق المتساوية (ديسمبر 2018) المعنون "غريبة الحبوب: 6,000 شهادة عن التمييز وعدم المساواة في اليمن".⁸

يستعرض التقرير مجمل الانتهاكات الجسيمة التي وثّقها مركز إنصاف، بما في ذلك العنف الجنسي، القتل والتشويه، التجنيد، الاختطاف، ومنع وصول المساعدات الإنسانية. ويعرض كل قسم ملخصاً لاستنتاجات الباحثين والراصدین، متبوعاً بدراسة حالات واقعية، وتحليل قانوني. ويختتم التقرير بمجموعة من التوصيات الموجهة إلى أطراف النزاع، والمنظمات الحقوقية، والجهات الأممية، بهدف الحد من الانتهاكات الموجهة ضد الأطفال ومعالجة آثارها.

منهجية التقرير منهجية الرصد والتوثيق

اختار مركز أنصاف للحقوق والتنمية عدد ستة من الباحثين لغرض إنجاز هذا البحث، وقد درّبوا على معايير الرصد والتوثيق وحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. وضممت لغرض البحث نماذج واستمارات أعدت لجمع البيانات وفقاً لآلية الرصد والإبلاغ التي أنشأها مجلس الأمن في 2005م، وتتضمن بيانات الضحية من الاسم والجنس والعمر والوضع الدراسي له، وتاريخ رصد الحالة وتاريخ حدوث الواقعة، ومكان السكن السابق ومكان السكن الحالي، والخلفية الاجتماعية للطفل كونه من المهمشين والنازحين، وكذلك تفاصيل الحادثة مع ذكر الجاني والجهة التابع لها إن وجد، والمبرر من ذلك الانتهاك والإجراءات اللاحقة التي تمت كإبلاغ السلطات الرسمية (العديلية والضبطية) حول الانتهاك، وذكر الأسباب في حالة لم يتم الإبلاغ، وتفاصيل أخرى تلي الحادثة.

وقد تم رصد 45 حالة من كلا الجنسين بموافقة مستنيرة من الضحية أو أحد والديها أو أهاليهم من الدرجة الأولى توضح هدف وغرض هذا الرصد وكيفية التعامل مع البيانات المجموعة. واتبع الفريق نهج أخلاقيات الرصد والتوثيق لضمان خصوصية الطفل الفضلى وضمان أمن عائلاتهم والشهود المضمومين في التقارير. كما أنه تم التعامل مع الضحايا بأسماء مستعارة حفاظاً على هوية الضحية ومعلوماتها.

اعتمد مركز أنصاف للحقوق والتنمية على عملية الرصد الميداني كأهم وسيلة لجمع المعلومات حيث نزل فريق البحث إلى المناطق المستهدفة في المحافظات الست المشمولة في البحث وأجرى المقابلات وجهاً لوجه مع معظم الضحايا وأقاربهم وأقرانهم وشهود عيان من سكان مناطقهم. وانجز فريق البحث هذه المقابلات في الفترة بين نوفمبر 2024 وحتى مايو 2025.

استدعت بعض الحالات للمتابعة مجريات القضية في أقسام الشرطة أو المحاكم. كما أن مركز أنصاف اعتمد على التقارير والمعلومات المنشورة في المصادر المفتوحة حول الانتهاكات، والبيانات المنشورة من قبل أطراف النزاع والمنظمات والجهات المعنية بالأطفال، وبالأخص المهمشين منهم.

توضيح حول محدودية التوثيق:

تجدر الإشارة إلى أن قدرة فريق أنصاف على توثيق الانتهاكات في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي محدودة، نظراً للقيود على الوصول والمخاطر الأمنية وعرقلة عمليات الرصد المستقل في تلك المناطق. لذلك فإن الأرقام والنسب المئوية الواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة الواقع الكامل على الأرض، وإنما تعكس فقط الحالات التي تمكن الفريق من توثيقها في المواقع المستهدفة وضمن الفترة الزمنية المحددة.

ورغم هذه المحدودية، فإن الأدلة المتاحة بما في ذلك الحالات الموثقة من قبل الفريق والمقارنة مع قواعد بيانات انتهاكات حقوق الإنسان والتقارير الصادرة عن الأمم المتحدة، تؤكد أن جماعة الحوثي مصنفة كأحد أبرز الأطراف المنتهكة لحقوق الأطفال في اليمن. كما تشير تقارير الرصد الدولية إلى أن نسب الانتهاكات المنسوبة للحوثيين غالباً ما تفوق تلك المنسوبة إلى الأطراف الأخرى في النزاع.

وعليه، فإن النتائج الواردة في هذا التقرير تعكس نطاق ما أمكن التحقق منه وتوثيقه، وتتسق مع التقارير المستقلة الأخرى

الضحية: بحسب قرار الجمعية العامة 40/34¹⁰ فإن الضحية يقصد بها الأشخاص الذين أصيبوا بضرر فردي أو جماعي، بما في ذلك الضرر البدني أو العقلي أو المعاناة النفسية أو الخسارة الاقتصادية، أو الحرمان بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقهم الأساسية، عن طريق أفعال أو حالات إهمال تشكل انتهاكاً للقوانين الجنائية النافذة في الدول الأعضاء، بما فيها القوانين التي تجرم التعسف الإجرامي في السلطة. ويطلق على الطفل الذي تعرض لأبي من الانتهاكات الستة الجسيمة.

الطفل: يعرف الطفل في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل¹¹ بلغة صديقة للأطفال " بأنه الشخص دون سن الثامنة عشر"، ما لم تعرفه القوانين الوطنية بسن قانوني أبكر من ذلك.

الانتهاكات الستة الجسيمة: يشير إلى الانتهاكات المشمولة بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وهي القتل والتشويه وتجنيد واستخدام الأطفال والعنف الجنسي والاختطاف والاعتداء على المدارس والمستشفيات ومنع وصول المساعدات الإنسانية.

الحوثيين: يُطلق هذا الاسم على جماعة أنصار الله التي تسيطر على صنعاء وعدد من المحافظات في شمال اليمن. وهي حركة سياسية انطلقت من محافظة صعدة واكتسبت تأثيراً في الأوساط اليمنية بسبب خطاب مؤسسها حسين الحوثي والذي ينتسب إليه الحوثيون. وتعود جذورها العقائدية إلى كونها جزءاً من المذهب الزيدي أحد امتدادات الإسلام الشيعي، الأقرب من الناحية الفقهية إلى الإسلام السني.

الحكومة اليمنية: هي الحكومة المعترف بها دولياً والتي يقودها مجلس القيادة الرئاسي برئاسة د. رشاد العليمي.

التحقق من الجاني وتقييم الأدلة

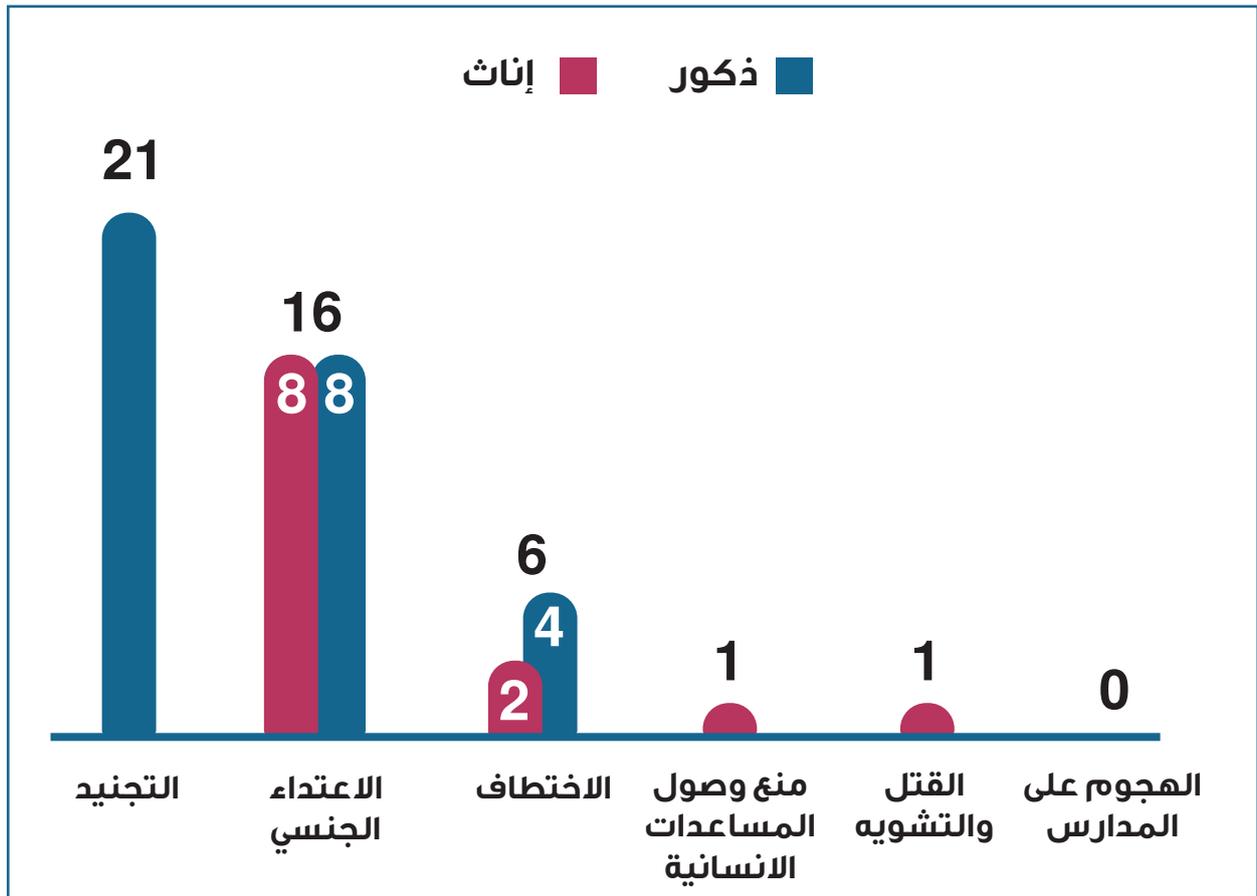
اتجه مركز إنصاف للتعرف على الجاني لتحديد هويته والجهة التابع لها من أطراف الصراع والوسائل التي يستخدمها في فعل الانتهاك وخلفية الجريمة ودوافعها. حرص مركز إنصاف للحقوق والتنمية على الالتزام بمعايير الدقة والموضوعية والحيادية في استعراض الانتهاكات، واعتمد على أقوال الضحايا أو أقاربهم من الدرجة الأولى أو الدرجة المحيطة بالطفل، حتى لا يكون هناك أي إجحاف في نقل ذلك الانتهاك، واستبعاد أي معلومات أو مصادر مشكوك في مصداقيتها وحياديتها.

العوائق والتحديات أثناء تجميع البيانات

واجه فريق العمل والراصدین العديد من التحديات والمخاطر في لقاء الضحايا وتجميع البيانات، بسبب تحفظ الضحايا وعائلاتهم في الحديث عن الانتهاكات لأنها مرتبطة بأحد أطراف النزاع المسيطرة، والتي تخشى عائلات الضحايا من التعرض لهم مرة أخرى. وكذلك خوف أهالي الضحايا من الفضيحة ووصمة العار التي قد تلحق بهم في حال الإفصاح عن بعض تفاصيل الانتهاك والذي يرتبط بسمعة وشرف الأسرة. كما أن هناك الكثير من الحالات التي لم يتمكن الراصدين من الوصول لهم بسبب الطريق المحفوف بالمخاطر.

تحليل الانتهاكات المرصودة

رصد فريق الرصد الميداني لمركز إنصاف للحقوق والتنمية ما مجموعه 45 واقعة انتهاك وقعت في الفترة الممتدة من يونيو 2019 وحتى فبراير 2025، شملت أنماطاً متعددة من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، معظمها استهدف الفئات الأشد هشاشة من المهمشين والنازحين وذوي الإعاقة. تم توثيق 16 حالة اعتداء وتحرش جنسي، من بينها ثماني حالات طالت فتيات تتراوح أعمارهن بين 7 و15 سنة، وثمانية حالات لذكور تتراوح أعمارهم بين 5 و10 سنوات، بينهم تسعة أطفال من المهمشين وأحدهم من ذوي الاحتياجات الخاصة. كما تم تسجيل حالتين منفصلتين لفتاتين؛ إحداهما تعرضت للاعتداء الجسدي، بينما قُنت الأخرى من الوصول إلى المساعدات الإنسانية.



وفيما يتعلق بالتجنيد، وثق المركز 21 حالة لأطفال ذكور تتراوح أعمارهم بين 13 و16 عاماً، بينهم 14 طفلاً من المهمشين، في مؤشر واضح على استغلال هشاشتهم الاقتصادية والاجتماعية. أما حالات الاختطاف، فقد بلغت ست حالات، منها حالتان لفتيات إحداهن من ذوي الاحتياجات الخاصة، وأربع حالات لذكور أعمارهم 14 و15 عاماً، وجميعهم من النازحين. اللافت أن ثلاثة من هؤلاء الضحايا يعانون من إعاقات ذهنية، وقد صاحب إحدى حالات الاختطاف اعتداء جسدي، بينما وثقت حالة أخرى يُشتبه بأنها تمت بغرض الاستغلال والاتجار بالأعضاء.

توزعت هذه الانتهاكات على عدة محافظات شملت عدن، لحج، الحديدة، ذمار، عمران، وصنعاء، ما يعكس اتساع النطاق الجغرافي للانتهاكات واستمرار تعرض الأطفال، خاصة من الفئات المهمشة والنازحة، لمخاطر جسيمة في بيئة نزاع تتسم بانعدام الحماية وضعف المساءلة. وتشكل هذه الوقائع، وفق المعايير الدولية، خرقاً صريحاً لالتزامات أطراف النزاع بموجب اتفاقية حقوق الطفل¹³ والبروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة¹⁴ وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة ما يتعلق بمنع العنف الجنسي والتجنيد والاختطاف وضمان وصول المساعدات الإنسانية.

الطبيعة الممنهجة والمتداخلة للانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال

يوضح التقرير أنماطاً ممنهجة من الانتهاكات المرگبة التي طالت الأطفال المهمشين والنازحين، حيث تقترن جريمة واحدة بانتهاكات جسيمة أخرى في إطار واقعة واحدة، بما يضاعف الأذى الجسدي والنفسي والاجتماعي، ويعقّد فرص الإنصاف والمساءلة. فقد وثقت حالات اغتصاب ترافقت مع اختطاف وتهديد بالقتل، كما في واقعة الطفلة القاصر التي استدرجها أحد أفراد التشكيلات الأمنية، وحالات اختطاف تبعها اعتداء جنسي وتشويه وقتل كما حدث للطفلة ذات العامين. وسُجلت وقائع تجنيد قسري استهدفت أطفالاً من المهمشين، سبقتها عمليات استغلال اقتصادي وتضليل، وأعقبتها إصابات دائمة أو وفاة نتيجة الزجّ بهم في القتال، مثل حالة الطفل الذي فقد بصره جزئياً أثناء خدمته في إحدى الجبهات.

كما برزت انتهاكات مركبة ضد أطفال من ذوي الإعاقة، جمعت بين الحرمان المتعمد من المساعدات الإنسانية، والعمل القسري، والإهمال، كما في حالة الطفلة من الحديد التي أُجبرت على إعالة أسرتها في ظروف تفوق قدراتها. تمثل هذه الأنماط خرقاً متزامناً لعدة التزامات قانونية دولية، من بينها اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وترقى في بعض وقائعها إلى جرائم حرب، ما يستدعي استجابة حقوقية شاملة وآليات مساءلة تراعي الطبيعة المتشابكة لهذه الانتهاكات.



أنواع الانتهاكات المرصودة التي تعرّض لها الأطفال المهمشين

الاغتصاب والتحرش الجنسي

تم رصد عدد 16 حالات اعتداء وتحرش جنسي، منهم 8 حالات من الإناث تتراوح أعمارهن (بين 7 سنوات و 15 سنة)، و 8 حالات من الذكور تتراوح أعمارهم بين 5 و 10 سنوات.

وبعد مراجعة ودراسة هذه الحالات انتهى فريق البحث الميداني التابع لمركز إنصاف للحقوق والتنمية، إلى وجود بعض الظروف المتشابهة بين الحالات المرصودة من حيث وضع الضحايا وأهاليهم الأمني والاقتصادي والاجتماعي تتمثل في الآتي:

- غياب المعيل ورب البيت الذي يعتبر سند لأفراد الأسرة في الحفاظ عليهم، أو انفصال الوالدين الذي يؤدي إلى الإهمال في مراقبة الأطفال.
- استخدام سلطة القوة لدى الجناة الذين استخدموا مناصبهم في جهات أمنية في انتهاك أعراض الضحايا من المستضعفين والنازحين والمهمشين.
- غياب الدولة في تحقيق العدالة في ظل عدم الاستقرار السياسي للبلاد، وغياب دور القضاء في البت في مثل تلك القضايا الحساسة والتي تمس جوانب الأمن داخل البلاد.
- لاحظ فريق البحث أن ضحايا هذا الانتهاك وذويهم عندهم تردد كبير للإفصاح عن الانتهاك مقارنة مع الانتهاكات المرصودة الأخرى بسبب الخوف من الفضيحة وتهديده، مما يشير إلى أن عدد الحالات الحقيقي يفوق ما هو موثّق من قبل الجهات الحقوقية والأممية.

الواقعة الأولى: اختطاف واغتصاب طفلة قاصر وتهديدها، 2024/12/06

تفاصيل الواقعة: أ.م. م قاصر تبلغ من العمر 14 عاماً، نزلت مع والدتها بعد أن تم الاعتداء عليها وتهديدها بالسكوت وعدم الإبلاغ، وهي الآن تعيش مع والدتها في منطقة البريقة بعدن، تساعد أمها في مصاريف البيت بتجميع اللعب البلاستيكية مع أحد صديقاتها. حيث قام أحد الجنود التابعين للحزام الأمني في محافظة لحج أثناء تجميعها للعب البلاستيكية مع صديقتها بإيقافها وسحبها للسيارة بعد أن رفضت الصعود معه، قامت صديقتها بإبلاغ أمها مباشرة، وفي نفس اليوم عادت أ.م. م وهي تبكي بعد اغتصابها، وكان الجندي يقف خارجاً ويهدد صديقتها ووالدتها بالضرب، كما هدد الضحية إن تكلمت عن أي شيء أو اشتكت عليه. وبالفعل لم يقوموا بأي فعل ضده خوفاً منه، ولأنه لا يوجد أحد قد يقف معهم فرب الأسرة متوفي.

الواقعة الثانية: اغتصاب قاصر تعول أسرتها من أحد حماة الوطن 2024/11/12

تعاني الفتيات من الفئات المهمشة في اليمن من انتهاكات جسيمة وممنهجة في ظل النزاع المسلح، وضعف القانون، وانهيار مؤسسات الحماية الاجتماعية. وتُعد هذه القضية واحدة من الشواهد المرّوعة لانعدام الحماية وغياب المساءلة.

تفاصيل الواقعة: تعرضت فتاة قاصر من الفئة المهمشة للاغتصاب من قبل عنصر أمني يحمل سلاحاً ويتبع إحدى الجهات النظامية (يُعتقد أنه من أفراد معسكر العند) في محافظة عدن. الطفلة (ر.ش.أ)، من مواليد عام 2009، تبلغ من العمر 15 عامًا، تنتمي لفئة المهمشين، تركت المدرسة في سن مبكر وتعيش مع والدتها وإخوتها، بعد أن انفصل والدها عن والدتها وتزوج بأخرى. تُعد هي المعيلة الوحيدة للأسرة في ظل غياب العائل وتفشي الفقر. منذ بلوغها سن الخامسة عشرة، تعرضت الفتاة لتحرشات متكررة من قبل جندي يعمل في معسكر العند، حيث كان يترصد بها في الطريق ويتحرش بها لفظياً وجسدياً تحت التهديد بالسلاح. رغم رفضها المتكرر، استمر في ملاحقتها.

وفي مساء يوم 12 نوفمبر 2024، عند الساعة التاسعة مساءً، وخلال عودتها إلى منزلها، قام الجندي بسحبها عنوة إلى منزله وقام باغتصابها بالقوة. عادت إلى المنزل وهي تبكي وأبلغت أمها عن كل ما حدث، مؤكدة أن هذه لم تكن أول مرة يتحرش بها الجندي، وأنها كانت قد أخبرتها بذلك من قبل. لاحقاً، ذهبت الأم وابنتها لمواجهة الجندي المعتدي، إلا أنه هدهما بالقتل بمساعدة مجموعة من زملائه، وقتل أولادها، مما منع الأسرة من الإبلاغ رسمياً خوفاً من الانتقام.

الواقعة الثالثة : أب يغتصب طفله ويستغلها وأخيها القاصر، 2024/01/01

تفاصيل الواقعة: الطفلة س.خ.ب. وبالبلغة من العمر 13 عام، نزحت بسبب الحرب مع أسرته. كما أنها من الفئة المهمشة في المجتمع. س.خ.ب. من أطفال محافظة الحديدة والتي نزحت إلى حرض بعد أن اعتدى عليها والدها بالاغتصاب وخطفها مع أخيها إلى مديرية الحالي بالحديدة دون علم أمها، وبعدها بدأ بالمتاجرة بها جنسياً وأخيها واستغلها في بيع الحشيش والمخدرات، مما جعل الولد يهرب ويُسلم إلى دار الأيتام ومن ثم إبلاغ الشرطة عن أفعال الأب.

تحليل قانوني عن حالات الاغتصاب والتحرش الجنسي:

إن التحليل القانوني لحالات الانتهاك السابقة بالاغتصاب والتحرش الجنسي بالنظر والرجوع إلى القوانين المحلية اليمنية والقوانين الدولية، تدين الجاني من جوانب متعددة، لأن الاغتصاب والتحرش الجنسي يصاحبه انتهاكات نفسية وجسدية ومعنوية أخرى، ونذكر لكم الرأي القانوني في تلك الحالات:

1- جريمة اغتصاب قاصر مع سبق الإصرار والترصد: تُعد هذه الجريمة جناية كاملة الأركان، ويُفترض تشديد العقوبة نظراً لصغر سن الضحية، وانتمائها لفئة مستضعفة، واستخدام السلاح والتهديد، وفقاً لقانون الجرائم والعقوبات اليمني (القانون رقم 12 لسنة 1994) المادة (269) والتي تنص "يعاقب بالإعدام كل من ارتكب فعل اللواط أو السحق بالإكراه أو مع قاصر"، والمادة 264¹⁷ والتي تنص على "يعاقب بالإعدام كل من واقع أنثى بغير رضاها". كما ذكرت اتفاقية حقوق الطفل والتي صادقت عليها اليمن، المادة 34¹⁸ "تتعهد الدول الأطراف بحماية الطفل من جميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسي". وكذلك البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية 2002.¹⁹

2- استخدام السلاح والسلطة الأمنية كوسيلة إرهاب: يشكل ذلك انتهاكاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وخاصة المادة (7)²⁰ والتي تنص على أنه لا يجوز إخضاع أي شخص للمعاملة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة، وكذلك المادة (5) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على الشيء نفسه.

3- انتهاك الحق في السلامة الجسدية والكرامة الإنسانية: بموجب المادة (34) من اتفاقية حقوق الطفل²² والتي تلزم الدولة باتخاذ تدابير حماية الأطفال من الاعتداء والاستغلال الجنسي بجميع أشكالهما، والمادة (7) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية²³ يحظر المعاملة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة، فإن الاعتداء والجنسي ضد قاصر يُعد واحدة من الانتهاكات الستة الجسيمة ضد الأطفال في وقت الحرب وفقاً لمنظمة اليونيسف.²⁴

4- التمييز ضد الفئات المهمشة: تعكس هذه الجريمة عدم قدرة الدولة في توفير الحماية للفئات الأكثر ضعفاً، مما يشكل خرقاً للمادة (2) من اتفاقية حقوق الطفل²⁵ على أن حق كل طفل في الحماية يجب أن يُحترم ويُكفل من قبل الدولة دون أي تمييز.

5- تعد جريمة زنا المحارم من الجرائم الأشد قسوة في القانون الجنائي، وتعتبر جنابة مغلطة يعاقب عليها بالإعدام أو السجن المؤبد في الكثير من القوانين، كما أنه يعتبر من الكبائر المجرمة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي.

6- جريمة الإتجار بالبشر واستغلال القصر في أفعال جنسية وبيع المخدرات، تصل عقوبتها إلى السجن المشدد وغرامات كثيرة، ووفقاً للبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال، واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية، والتي صادقت عليه اليمن في 2007²⁶، حيث يلزم الدول بحظر بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء بشكل فعال.

الاختطاف

تم توثيق ست حالات اختطاف لأطفال، جميعهم من النازحين، من بينهم فتاة من ذوي الاحتياجات الخاصة وثلاثة فتيان يعانون من درجات متفاوتة من الإعاقة الذهنية. تعكس هذه الحالات نمطاً من الانتهاكات المركّبة والمتصاعدة، إذ لم تقتصر على فعل الاختطاف القسري فحسب، بل رافقتها انتهاكات جسيمة أخرى، من بينها الاعتداء الجسدي كما في إحدى الحالات، والاشتباه في الاستغلال لأغراض الاتجار بالأعضاء كما وثقت حالة أخرى. وتشير البيانات إلى أن أربعاً من هذه الحالات وقعت في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، وكانت التشكيلات الأمنية والعسكرية التابعة لها مسؤولة عن هذه الانتهاكات، بينما سُجلت حالتين في مناطق سيطرة جماعة أنصار الله، حيث يُشتبه بتورط جماعات مسلحة مجهولة الهوية في عملية الاختطاف والانتهاكات المرافقة.

ولاحظ الراصدون بأن أكثر ما لعب دوراً كبيراً في الاختطاف القسري المرصودة هذه، هي:

- 1- أسر الضحايا نازحة بسبب الحرب ومستضعفة بسبب ترك كل ما تملك في مسقط رأسهم الأول.
- 2- سلطة القوة لدى الجناة الذين يعتقدون بأنها تعطيهم الحق في انتهاك حقوق الآخرين.
- 3- الفقر والوضع المالي للأسر وغياب رب الأسرة أو عدم قدرته على تحمل أعباء الأسرة، والتي تجعل من أطفالها عرضة للخروج لطلب الرزق في سن صغير وتواجه الكثير من الانتهاكات.
- 4- الأطفال النازحون، خاصةً من ذوي الإعاقة، يواجهون مستوى مضاعفاً من التهديد بسبب هشاشة أوضاعهم.

الحالات العملية

الحالة الأولى: طفلة العاميين التي لم تسلم من أنواع الانتهاك الأربعة، 6 مارس 2024
تفاصيل الواقعة:

الطفلة ش.خ.م، تبلغ من العمر سنتين، ونزحت مع أسرتها من مناطق سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) في الحديدة هرباً من الحرب، استقرت في محافظة عدن. خلال إقامتها في عدن، قام جندي يعمل في قوات أمن أبين ومع الحزام الأمني في الجنوب باختطاف الطفلة، حيث تم أخذها إلى منطقة مهجورة، وهناك تعرضت لجريمة اغتصاب بشعة وتشويه جسدي، ثم قُتلت. بعد ذلك، تم إلقاء جثمانها في مكب للنفايات حيث أكلت الفئران جزءاً منه، مما يدل على وحشية الجريمة وازدراء حياة الإنسان وكرامته.

الحالات العملية

الواقعة الأولى: اختطاف طفلة من ذوي الاحتياجات الخاصة دون السنتين، 2024/4/17

تفاصيل الواقعة:

م.ع.م رضيةً تبلغ من العمر سنة وأربعة أشهر، من مواليد محافظة عدن، تعيش مع والدتها المنفصلة عن والدها منذ فتره وجيزة. تعاني الفتاة من إعاقة جسدية خلقية في القدم واليد. حيث قامت عصابة بختفها، لكن تم إبلاغ والد الفتاة الذي أبلغ السلطات مباشرة وتم تتبع الجناة والقبض عليهم وإعادة الفتاة من خلال فتح الكاميرات الموجودة في مكان الواقعة. عند التحقيقات تم التعرف على الجناة وهم خمسة أفراد من الشباب الذين ينتمون إلى قوات الحزام الأمني والتي يقع في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً، والذين قاموا بالتنسيق مع أحد المتسولات والتي تقوم بدورها بخطف الأطفال وإرسالهم إلى العصاة، والتي تقوم بإرسالهم إلى المناطق الشمالية للتجارة بأعضائهم أو تسليمهم إلى الحوثيين لضمهم إلى جبهات القتال واستخدام الفتيات في التسول. ما زالت القضية رهن التحقيق.

تفاصيل الواقعة:

الطفلة م. ع. تبلغ من العمر 9 سنوات وملتحنة بالمدرسة، نزحت مع والدتها وأخوها من مناطق الحرب إلى البريقة في عدن. تعرضت للخطف من قبل عناصر مسلحة أمام أسرتها وجيرانها وذلك للضغط على الأم لتسليم ابنها ف. ع. أ. البالغ من العمر 10 سنوات والتي أخفته خوفاً من أن يأخذه، لأنهم أرادوا تجنيده قسراً ولم يتوقفوا من ملاحقته من المدرسة إلى المنزل وقد داهموا البيت أكثر من مرة. وردوا على الأم بجريمة ابشع من جريمتهم الأولى وهي اختطاف أخته الصغرى. وبعد تدخل من أعيان المنطقة تم إعادتها لوالدتها بشكل ودي. لكن الأم لم تشتكي رسمياً ضد خاطفين البنت لأنه في ذلك الوقت كانوا الجناة والقضاة بحسب قول الأم. كما أن الأم أصيبت بالصدمة والتي أثرت عليها حتى في حديثها عن الواقعة، فقد تملكها الخوف والقلق والكوابيس بفقدان أولادها، إلى درجة انها تطوعت في المدرسة لتحمي أولادها.

التحليل القانوني

3- اختطاف الأطفال : يُعدّ من أخطر الانتهاكات التي تُهدد أمنهم وسلامتهم النفسية والجسدية، ويُشكّل جريمة جسيمة في القانون الدولي، خاصة حين يتعلق الأمر بالأطفال من الفئات الأشد هشاشة كالنازحين أو ذوي الإعاقة. ولا يُعدّ مجرد حادث معزول، بل غالباً ما يُرافقه نمط من الانتهاكات المركبة، كالعنف الجسدي أو الاستغلال، وقد يُصنّف كإخفاء قسري إذا ارتكب من قبل جهة ترفض الاعتراف بالاحتجاز أو تخفي مصير الطفل، مما يُبقي الجريمة قائمة قانونياً حتى تتحقق المساءلة وتُكشف الحقيقة كاملة. يعد الاختطاف جريمة جسيمة بموجب القانون اليمني، وخاصةً إذا كان الضحية قاصراً. المادة (249) من قانون العقوبات اليمني التي تعاقب على جريمة الاختطاف بعقوباتٍ مشددة.²⁷ كما أن الدولة ملزمة باتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع اختطاف الأطفال بموجب المادة (35) من اتفاقية حقوق الطفل،²⁸ بدلاً عن ذلك كانت الجهات الحكومية هي التي نفذت هذا الانتهاك، بالإضافة إلى ذلك، فإن اختطاف الأطفال يعتبر أحد الانتهاكات الستة الجسيمة ضد الأطفال في أوقات الحرب وفقاً لليونسيف.²⁹

4- خطف طفلة رضية، وخاصة من أصحاب الإعاقات، يُعتبر من أخطر الجرائم في القانون اليمني. ويُشدد العقوبة إذا كان الخطف بهدف الأذى، أو الترحيل، أو الإتجار. قانوناً، هذا الفعل قد يصل لعقوبة الإعدام أو السجن المؤبد، حسب المادة 249 من قانون الجرائم والعقوبات اليمني.³⁰

5- إرسال الأطفال لأغراض بيع الأعضاء أو التسول أو القتال يدخل تحت جريمة الإتجار بالبشر، وهي جريمة دولية أيضاً. ووفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة لسنة 2000،³¹ تعتبر هذه جريمة جسيمة يُعاقب عليها بالسجن المشدد. كما أن المادة (2) للبرتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال والتي تنص على "يعني بيع الأطفال أي فعل أو معاملة يتم بموجبها نقل طفل من قبل أي شخص أو مجموعة من الأشخاص إلى شخص آخر مقابل أجر أو أي اعتبار آخر".³² كما أن الحالات التي يتم فيها تجنيد الأطفال قسراً ضد رغبة والديهم، يعد الاختطاف والتجنيد في حق الأطفال انتهاكين جسيمين وفقاً للأمم المتحدة، وبموجب القانون الدولي العرفي³³ فإن الإتجار بالأشخاص تعتبر جريمة، وقد وقعت 186 دولة و/ أو صادقت على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص وبالأخص الأطفال والنساء.³⁴

6- جريمة استغلال الأطفال في تجارة المخدرات والتي تعد جريمة مزدوجة وهي الإتجار بالمخدرات واستغلال القاصر ويعتبر القاصر هنا ضحية وليس مجرماً.

7- استغلال النفوذ والانتماء لجهة أمنية: تورط أفراد من جهة أمنية يزيد خطورة الجريمة لأنهم استغلوا سلطتهم، وهذا يُعتبر تجاوز للوظيفة، ويُضعف الثقة في مؤسسات الدولة. لو ثبت ذلك، تكون العقوبة أشد، ويجب أن تُسحب عنهم الصفة الأمنية تمامًا.

8- الاغتصاب جريمة يعاقب عليها القانون بأشد العقوبات. وفق المادة (269)³⁵ من قانون العقوبات اليمني، وتلزم الدولة بموجب المادة (34) من اتفاقية حقوق الطفل على اتخاذ التدابير لحماية الأطفال من الاعتداء الجنسي والاستغلال بجميع أشكاله.³⁶ كما أن المادة (7) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تنص على أنه لا يجوز إخضاع أي شخص للتعذيب أو للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويُعتبر العديد من أشكال الاعتداء الجسدي والجنسي ضد القُصّر تعذيباً أو معاملة لاإنسانية ومهينة، وهي جريمة وانتهاك لحقوق الأطفال، وعلى الدولة حمايتهم من جميع أشكال العنف والاستغلال. كما يُعدّ العنف الجنسي ضد الأطفال أحد الانتهاكات الستة الجسيمة في أوقات الحرب، وفقاً لليونيسف.³⁸

9- تجرم الاغتصاب وتعاقب عليه بالسجن لفترات طويلة، وقد تصل للعقوبات المشددة حسب الظروف. القتل العمد مع سبق الإصرار: قتل طفلة قاصر بعد تعرضها للاعتداءات المذكورة سابقاً يندرج تحت القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، وهو من أخطر الجرائم التي يعاقب عليها القانون اليمني بالإعدام أو السجن المؤبد (المادة 234 من قانون العقوبات اليمني) والتي تنص على " من قتل نفساً معصومة عمداً يعاقب بالإعدام قصاصاً إلى أن يعفو ولي الدم فإن كان العفو مطلقاً أو بشرط الدية أو مات الجاني قبل الحكم، حكم بالدية ولا اعتبار لرضاء المجني عليه قبل وقوع الفعل". كما يعد قتل الأطفال أحد الانتهاكات الستة الجسيمة ضد الأطفال في أوقات الحرب وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

10- التشويه والإهمال: التشويه الجسدي للضحية وإلقائها في مكان مهجور ومن ثم في مكب النفايات، يعكس ازدراء لحياة الضحية وكرامتها، ويشكل جريمة إضافية تتعلق بالمعاملة اللاإنسانية. وبموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية،³⁹ يحظر تشويه جثث الموتى أثناء النزاعات المسلحة بحسب المادة (8).⁴⁰ ورغم أن اليمن ليست طرفاً في نظام روما الأساسي، إلا أن النظام الأساسي يثبت قبول هذا الحكم في القانون الدولي العرفي⁴¹ كما تناول القانون العرفي التخلص من الرفات، والتي يجب دفنها أو تخزينها مؤقتاً وآمناً في حالت تعذر الدفن فوراً. وفي الحالة المذكورة تركت جثة الطفل لتتعفن وتأكلها الحيوانات في مكب النفايات.

التجنيد القسري

تم رصد عدد 21 حالة تجنيد لأطفال قصر، كلهم من الذكور وتتراوح أعمارهم ما بين 13 و 16 عام، ومعظمهم من المهمشين، الموجودين في كلاً من المناطق الشمالية المسيطرة من قبل جماعة أنصار الله (الحوثيين) ما بين ذمار والحديدة، وكذلك المناطق الجنوبية المسيطرة من قبل الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً ما بين عدن ولحج. لا تقتصر الانتهاكات على التجنيد نفسه، بل تتسع لتشمل نمطاً من الانتهاكات المركبة التي يتعرض لها الأطفال المجنّدون قبل وأثناء وبعد تجنيدهم.

وقد تم توثيق حالتين تعكس بوضوح هذه الطبيعة المركبة للانتهاكات: حالة أولى لطفل تعرض لتشويه جسدي دائم نتيجة إصابة مباشرة خلال وجوده في ساحة القتال، وحالة ثانية لطفل آخر لقي حتفه أثناء مشاركته في اشتباك مسلح.

ولاحظ الباحثون والراصدون أثناء الرصد بأن معظم الحالات تؤثر عليها التالي:

- 1- استغلال الوضع الاقتصادي القاسي للأسرة والذي يجبر الآباء بالدفع بأبنائهم إلى التجنيد للحصول على راتب شهري يغطي ولو القليل من الاحتياجات المادية.
- 2- غياب المعيل الأساسي للأسرة والذي يدفع بالأطفال الذكور على تحمل المسؤولية وترك التعليم من أجل توفير لقمة العيش لبقية أفراد الأسرة.
- 3- التأثير على الضحايا بأن التجنيد هو واجب ديني على الجميع الانضمام إليه، بحجة ادعاء جماعة أنصار الله لتحرير فلسطين والاستعداد لمعركة الجهاد المقدس.
- 4- غياب دور الأسرة في رقابة الأطفال وتأثير الأصدقاء السلبي.
- 5- تجنيد الأطفال لا يُعدّ انتهاكاً منفرداً، بل يمثل مدخلاً للانتهاكات مركّبة وخطيرة، تشمل الاعتداء الجسدي، التشويه، والقتل، نتيجة الزجّ بهم في ساحات القتال دون حماية. هذا النمط يكشف عن استغلال مضاعف للأطفال، خاصة من الفئات الأشد هشاشة، ويؤكد الحاجة الملحة لمساءلة الجهات المسؤولة وضمن حماية شاملة لهؤلاء الضحايا.



الحالات العملية

الواقعة الأولى: تجنيد قاصر نازح في صفوف جماعة مسلحة، منتصف يناير 2024م.

تفاصيل الواقعة:

وفقاً لإفادة والدة القاصر أ. ر. أ. البالغ من العمر 16 عام ومن سكان إحدى مناطق النزوح المتضررة من النزاع المسلح، فقد تم تجنيده قسراً من قبل جماعة أنصار الله، وذلك بموافقة ومساعدة من والده الذي دفع به إلى معسكرات التدريب بهدف الحصول على مقابل مادي يغطي احتياجات أسرة القاصر، وبالرغم من ذلك عاد القاصر بعد مرور شهر ونصف دون أي مقابل مادي، عاد تحت تأثير الصدمة النفسية مما أثار الخوف والقلق لوالدته حول ما تعرض له خلال فترة التجنيد.

الواقعة الثانية: واقعة تجنيد الطفل ك. ص. م (15 عاماً) - من فئة المهمشين، 2024/2/5:

تفاصيل الواقعة:

الطفل ك. ص. م البالغ من العمر 15 عام، والذي لم يلتحق بالمدرسة ومن فئة المهمشين، والذي تم تجنيده من قبل جماعة أنصار الله (الحوثيين). كان يعمل مع والده عندما خرج في يوم 2024/2/5 للعمل ولكنه لم يعد ذلك اليوم، بحث الوالد كثيراً عنه، وعلم انه لم يذهب للعمل وأن أحد أصدقائه أكد على أن أبا حسين مشرف حوثي أخذه معه في سيارة جيش في ذلك الصباح، لم يبحث الأب عنه لأنه متأكد بأنه سيذهب في دورة تدريبية معهم. وفي 2024/03/13 عاد الابن والذي أبلغ والده بأنه تلقى تدريبات مكثفة على السلاح وفكه وتركيبه والتكتيكات القتالية، تحت مبرر الاستعداد لتحرير فلسطين، ضمن "قوات الاحتياط". ولم يعطوه أي عائد مادي والذي وعد به قبل تجنيده، وأنه لن يحصل على أي عائد مادي أو على أي سلاح إلا إذا ذهب للجبهة للقتال فحينها سيحصل على سلاح، وعندما رفض الولد ذلك أعادوه للمنزل. حالياً يتولى الوالد مراقبة ولده ليلاً ونهاراً خشية تجنيده مجدداً.

الواقعة الثالثة: جريمة تجنيد طفل ترك التعليم من أجل لقمة العيش، 2024/1/2:

تفاصيل الواقعة:

الطفل ن.ع.ي البالغ من العمر 16 عام، ينتمي للفئة المهمشة ويعيش في بيئة اجتماعية مضطربة يغيب عنها الاهتمام الأسري، التحق بحلقات دينية في مسجد محلي يعرف "بالسلف الصالح" حيث استقطب من قبل أفراد يدعون أنهم من "السلف الصالح"، وتم تجنيده دون الرجوع إلى ولي أمره. التحق القاصر بالمعسكر وأسندت إليه مهام لوجستية مثل تقديم الوجبات والمؤونة، إلا أنه تعرض لإصابة أدت إلى تلف في عينه اليسرى نتيجة انفجار أثناء وجوده في الجبهة، تم إسعافه من قبل ابن خاله ط.س.ع إلى مستشفى صابر، الذي أكد تلقيه الرعاية الصحية هناك. شهادة سيدة من الجيران التي تؤكد على إصابة وقعت أثناء خدمته مع جماعة مسلحة يقودها أمام مسجد السلف الصالح في الحارة، وهو من استقطبه.

الواقعة الرابعة: اختطاف وتجنيد قسري لطفل من فئة المهمشين، 2024/9/20:

تفاصيل الواقعة:

الطفل ن.ع.ح والبالغ من العمر 13 عام، من المهمشين، المقيم في بيت البنوس في معبر/ ذمار، من غير الملتحقين بالمدرسة. كان يعمل لإعالة نفسه وأسرته. تعرض للتجنيد والاستخدام حسب أقوال والده في يوم السبت 28 من شهر سبتمبر 2024 صباحاً، عندما أقدم ابو محمد ابراهيم البنوس من جماعة أنصار الله (الحوثيون) بأخذ ابني من الشارع وعدد آخر من أبناء الحارة ونقلهم إلى مركز تدريبي في مدينة معبر للتدريب العسكري ولحضور دورة ثقافية وعسكرية/ قتالية. ذهب الوالد إلى مشرف أنصار الله عبدالمجيد البنوس وطلبت منه إعادة ابنه لكنه رفض وأكد بأن الكل مطلوب لهذه الدورات وأنها استعداد لمعركة الجهاد المقدس وأنها استمرت لمدة شهر ونصف، ولم يكتف بالرفض بل هدد الوالد بالحبس إن لم يرجع للبيت ويتوقف عن المطالبة بعودة ابنه أو الاعتراض على ما وصفوه بمعسكرات الجهاد المقدس. كان الأب قلقاً جداً على ابنه فاجبر على التراجع خشية الاعتقال أو الانتقام واضطر للانتظار حتى عودة ولده. وفي 13 من نوفمبر 2024، عاد الطفل سالماً وروى لوالده بأن البنوس كذب عليه ووعدته بالعمل والحصول على راتب شهري مقابل ذلك. تم اقتياده إلى مبنى وحوش كبير ومن ثم البدروم وكان معه 6 من أبناء الحارة وعدد آخر من الناس من أولاد مدينة معبر ومعظمهم بنفس عمره، وتم إخضاعهم لدروس فكرية تتعلق بالقادة الحوثية. وبعد ذلك دربوهم لمدة ستة أيام على استخدام السلاح (الكلاشنكوف) وتجنيدهم ضمن ما يعرف بالقوات الاحتياطية وشعار طوفان الأقصى، دون منحهم أي مقابل مالي. حالياً، يعيش الوالد في قلق دائم ويأخذ ابنه معه بشكل مستمر خوفاً من إعادة اختطافه أو تجنيده مرة أخرى.

الحالة الخامسة: تجنيد الطفل ر.غ.ع (15 عام)، 2024/11/26:

تفاصيل الواقعة:

الطفل ر.غ.ع من المهمشين ويبلغ من العمر ١٥ عام ويعيش مع والديه، توقف عن التحاق بالمدرسة، عاشت أسرة الطفل في ظروف اقتصادية صعبة، وبحسب قول والده بأنه أكبر إخوته والأسرة بحاجة ماسة للدخل المادي. تعاني الأسرة من الجهل والحرمان، ولم تكن تملك الوعي الكافي بمخاطر التجنيد أو تأثير الحرب على الأطفال. وفي ظل غياب الدعم والتوعية، وافقت الأسرة على انضمامه إلى المعسكر، على أمل أن يحصل على مقابل مالي يساعد في إعالة باقي أفراد الأسرة.

الواقعة السادسة: تجنيد الطفل ي.ج.أ دون سن 18 عام، 2024/4/3:

تفاصيل الواقعة:

ينحدر الطفل ي.ج.أ من أسرة نازحة تعاني أوضاعاً معيشيةً قاهرةً، عانى من غياب الاستقرار الأسري بعد انفصال الوالدين، حيث تركهم الأب وتزوج من امرأة أخرى ولم يعد يعيّلهم، مما جعل الطفل مسؤولاً عن إعالة أسرته الكبيرة المكونة من سبعة أفراد. توقف الطفل عن الدراسة بسبب الظروف، وجرّاء الفقر الحاد، انضم إلى الفرقة الأولى - درع الوطن، برفقة عدد من الأطفال الآخرين من قريته. تم تسجيلهم دون توعية أو إدراك لمخاطر الانضمام إلى معسكرات التدريب وهو في هذا العمر. لا يعلم الطفل ولا أسرته بالتفاصيل العسكرية التي تنتظره، لكن الحاجة للراتب والمساعدة في إعالة إخوته دفعه لقبول ذلك الواقع القاسي.

التحليل القانوني

1- تجنيد الدولة للأطفال تحت سن 15 عام يعتبر انتهاكاً صارخاً للمادة (38) من اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها معظم الدول، وكذلك الجمهورية اليمنية.⁴² ويعد أحد الانتهاكات الستة الجسيمة ضد الأطفال في أوقات الحرب، التي حدتها اليونيسف،⁴³ وتنص هذه الاتفاقية على حظر تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود.

2- كما تخالف البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة المادة (4)، الذي يرفع الحد الأدنى للسن إلى 18 سنة للتجنيد الإجباري أو المشاركة في النزاع من قبل جماعات مسلحة غير حكومية.⁴⁴

3- دور الدولة في الاستغلال الإقتصادي وتضليله بالأجر الكاذب والذي يعد خداعاً ممنهجاً للأطفال المهمشين واستغلال وضعهم الإقتصادي، ويعتبر مخالفة للمادة (32) من اتفاقية الطفل من العمل الذي يحتمل أن يكون خطراً أو استغلالاً.⁴⁵

4- يعد التمييز ضد الفئة المهمشة (غير ملتحق بالتعليم- في بيئة عمل هشة- من أسر محدودة الدخل)، فتظهر سياسة استغلالية طبقية وانتهاكاً لحقوق المساواة والكرامة. وهذه الحقوق واضحة ومتعمقة في جميع أنحاء العالم. وبموجب القانون الدولي، ويمكن الاطلاع عليها في اتفاقية حقوق الطفل.⁴⁶

5- التوقف عن الدراسة نتيجة التجنيد القسري يتعارض مع المادة 28 من اتفاقية حقوق الطفل تلزم الدول بالاعتراف بضمانات الحق في التعليم.⁴⁷

6- اليمن طرف في اتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري المتعلق بتجنيد الأطفال. يُعد تجنيد من هم دون سن الثامنة عشرة من قبل جماعات غير حكومية انتهاكاً صارخاً للبروتوكول الاختياري،⁴⁸ وقد يُرقى بهذه القضية إلى مستوى التعذيب. فمن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة: "التعذيب"⁴⁹ يعني أي عمل ينتج عنه ألم أو معاناته شديدة، جسدياً أو عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما لأغراض مثل الحصول من هذه الشخص أو من شخص ثالث، على معلومات أو اعتراف أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه هو أو الشخص الثالث، أو تخويله أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث، أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو المعاناة لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أيّاً كان نوعه، أو يحرص عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية. كما أن المادة رقم (32) من حقوق الطفل تشمل حماية الأطفال من الاستغلال الإقتصادي والبيع.⁵⁰

7- بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتي صادقت عليها اليمن في 2009،⁵¹ فإن الدولة والجهات الفاعلة الحكومية مطالبة باحترام الكرامة الإنسانية والاستقلالية الفردية لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأطفال. وهذا ما ذكر في الحالة السابقة، حيث أن جنود التابعين للحكومة هم من قاموا باختطاف الطفلة التي كانت تعاني من إعاقة وكانوا سبباً في انتهاك حقوقها بدلاً عن حمايتها بحسب المادة (28).⁵²

حالات منع إيصال المساعدات

تم رصد حالة واحدة موجودة في محافظة الحديدة، وبسبب الحرب والنزاع، تم منع إيصال المساعدات إلى المناطق المسيطر عليها من قبل أنصار الله (الحوثيين).
تمثل أ.ع.ع نموذجاً مأساوياً لمعاناة الأطفال من ذوي الإعاقة في مناطق النزاع، خاصة حين يقترن الفقر بالنزوح وانعدام الحماية. تعيش الطفلة أ.ع.ع في محافظة الحديدة، وهي مناطق خاضعة لسيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين). وبسبب النزاع والتصنيفات السياسية للمناطق، تم حرمان السكان من إيصال المساعدات الإنسانية من قبل بعض الجهات الدولية والمنظمات الداعمة والتي كانت تصلهم سابقاً، مما حرم الطفلة اليتيمة وأخوتها من الغذاء والمساعدة الصحية والنفسية، وهي تعاني من ضور في الدماغ وإعاقة تزيد وضعها المعيشي سوءاً.

بحسب شهادة جارتها، كانت حالتها الصحية والاجتماعية مستقرة نوعاً ما عندما كانت تصلها المساعدات الداعمة، ولكن ساءت حالتها الصحية والنفسية بعد انقطاع المساعدات، ما أجبرها على الانتقال إلى التدريب المهني والعمل في بيئة مجتمعات منتجة لتأمين الغذاء والحد الأدنى من المعيشة لإخوتها، وهو عبء لا يتناسب مع قدراتها العقلية ولا مع سنها القانوني.

التحليل القانوني:

- 1- انتهاك اتفاقية حقوق الطفل - المواد (6)، (19)، (23)، (27): تنص هذه المواد على حق كل طفل في الحياة والنماء، والحماية، والحق في الحصول على مستوى معيشي ملائم، والرعاية الخاصة للأطفال ذوي الإعاقة.⁵³
- 2- انتهاك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة - المادة (28): تؤكد على حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحماية الاجتماعية والمساعدة في حالات الفقر والنزاع.⁵⁴
- 3- حرمان متعمد من المساعدات الإنسانية (خرق للقانون الإنساني الدولي): وفقاً للبروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف،⁵⁵ يُعدّ منع إيصال المساعدات الضرورية للسكان المدنيين في مناطق النزاع جريمة إنسانية. ويعد أحد الانتهاكات الستة الجسيمة ضد الأطفال في أوقات الحرب بموجب اليونيسف.⁵⁶
- 4- العمل القسري القاصر: إجبار الطفلة على العمل تحت سن 18 عامًا وتحصل مسؤولية إعالة عائلتها يُعد شكلاً من أشكال الاستغلال المحظور بموجب منظمة العمل الدولية واتفاقية حقوق الطفل (المادة 32).⁵⁷

حالات اعتداء جسدي

يُعد الاعتداء الجسدي على الأطفال أحد أشكال الانتهاكات الجسيمة التي تُخلف آثارًا عميقة وطويلة الأمد على الضحايا، خصوصًا عندما يصدر عن جهات يفترض بها الحماية مثل الأسرة أو الأجهزة الأمنية. في سياقات النزاع والهشاشة، غالبًا ما يتخذ هذا الانتهاك طابعًا مركّبًا، حيث يتعرض الأطفال للعنف في أكثر من موقع، ما يعكس غياب منظومة الحماية والمساءلة، ويكرّس حلقة من العنف والاستضعاف بحق الفئات الأكثر هشاشة.

الواقعة الاولى: فتاة (15 عام) تتعرض للتعنيف الجسدي الشديد، 2024/11 /29

تفاصيل الواقعة:

تعيش الفتاة ر. س. أ والبالغة من العمر 15 عام مع أسرتها المكونة من 9 أفراد من المهمشين، وكانوا يعيشون فقر وعدم مسؤولية من الأب في توفير الأمان المادي والمعنوي. تعرضت ر.س.أ للاعتداء بالضرب من والدها الذي يجبرها أن تخرج للعمل لتعطيه 30 الف ريال اليمنى يوميًا. إلى جانب ما تتعرض له في البيت من عنف جسدي فهي تتعرض للاعتداء بالضرب من قبل عسكري يعمل في قسم الشرطة بمحافظة عدن عند خروجها من المنزل للعمل ويسحبها بالقوة وهناك شهادة شهود عيان للواقعة عندما قام العسكري بسحبها وضربها ضرباً مبرحاً.

هذه الحالة تعكس معاناة الفتيات اللاتي ينتمين إلى أسر مهمشة أو نازحه أو معاً، من العنف المزدوج سواءً من مؤسسات الدولة أو داخل الأسرة، ويستلزم تحركاً قانونياً وإنسانياً عاجلاً لحماية حقوق الطفلة وضمان سلامتها. تقع الجريمة ضمن نطاق اختصاص القضاء اليمني، وبما أن الجاني من قوات أمنية، يجب التحقيق بشكل عاجل ومستقل لضمان محاسبة الجاني دون أي تدخلات أو عوائق.

1- يُعد اعتداء عنصر أمني على فتاة قاصر جريمةً جنائيةً يعاقب عليها القانون اليمني، لما فيها من استغلال للسلطة وانتهاك لحقوق الإنسان وحقوق الطفل، ووفقاً لقانون حماية الطفل والقوانين الجزائية. وهروب المعتدي يُعد محاولة للتهرب من العدالة ويستوجب إصدار أمر قبض وتكثيف الجهود للقبض عليه.

2- العنف الأسري من قبل الأب، حيث يُصنف ضرب الأب لابنته وسلبها أموالها كرهاب نفسي وجسدي، ويُعتبر انتهاكاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي ينص على "لكل فرد الحق في جميع الحقوق والحريات" المنصوص عليها في هذا الإعلان⁵⁸ التي كفلها القانون اليمني. إخفاق الأب في توفير الأمن المادي والمعنوي لابنته، من خلال إساءته لها وتمكينه من استمرار الاعتداءات الجسيمة بحقها، يُعد خرقاً لواجباته القانونية والأخلاقية، ويُعتبر انتهاكاً للمادة رقم (7) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁵⁹. وتشكل الانتهاكات المذكورة انتهاكاً جسيماً للأطفال كما حددتها الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف)⁶⁰. ويجب على الدولة معالجة إساءة معاملة الطفلة من قبل والدها والجندي بوجب القانون الدولي، وتحديدًا تلزم المادة 19 من اتفاقية حقوق الطفل على الدولة اتخاذ كل التدابير المناسبة لحماية الأطفال من أشكال العنف الجسدي والعقلي، والتعذيب والإهمال، ويشمل العنف الاقتصادي والإهمال كما في حالة والد الفتاة التي تعرضت للعنف الجسدي من والدها والإساءة الجنسية من قبل الجندي. وينص القانون تحديدًا والذي ينطبق على هذا " أثناء وجود الطفل في رعاية أحد الوالدين.. أو أي شخص آخر يتولى رعاية"⁶¹ وتلزم المادة الدولة باتخاذ تدابير وقائية محددة لتوفير الدعم اللازم للطفل.

التوصيات

إلى الجهات الأممية والدول المانحة المعنية بحقوق الطفل في اليمن

- إلى الجهات الأممية والدول المانحة المعنية بحقوق الطفل في اليمن
- 1- تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات الأممية والمنظمات اليمنية من أجل ضم الانتهاكات الموثقة من قبل المنظمات المحلية إلى التقارير الأممية عن الانتهاكات الجسيمة في حق الأطفال المهمشين.
 - 2- إدماج الدعم الاقتصادي - المعيشي في التدخلات التي تهدف إلى الحد من الانتهاكات الجسيمة في حق الأطفال المهمشين إذ يشكّل الفقر والحاجة المادية عاملا مهما سببا لهذه الانتهاكات.
 - 3- تمويل مشاريع لتقديم الدعم النفسي والقانوني للضحايا الأطفال المهمشين وأهاليهم نظرا إلى العواقب النفسية والجسدية التي تنتج عن الانتهاكات الجسيمة في حق الأطفال.
 - 4- دعم آليات وطنية ومحلية للعدالة الانتقالية تأخذ في اعتبارها الأطفال المهمشين كضحايا وكأطراف فاعلة.
 - 5- إنشاء آلية مستقلة وشفافة للمساءلة والمحاسبة عن الانتهاكات المرتكبة من قبل جميع أطراف الصراع، لا سيما التشكيلات العسكرية، مع صلاحيات للتحقيق العلني، وحماية الشهود والضحايا، وضمان عدم الإفلات من العقاب.

إلى المنظمات الحقوقية العاملة في اليمن

- 1- العمل على رفع الانتهاكات ضد الأطفال المهمشين إلى الجهات الحكومية المعنية سواءً النائب العام أو مكتب الشكاوي بوزارة الداخلية.
- 2- تزويد الآليات الأممية (مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، لجنة حقوق الطفل بالأمم المتحدة، منظمة اليونيسف، منظمة رعاية الطفولة ، منظمة نداء جنيف) بملفات الانتهاكات ضد الأطفال المهمشين من أجل إدراجها ضمن التقارير الدولية حول الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في اليمن.
- 3- القيام بالبرامج التوعوية للأسر المهمشة بأهمية مراقبة نشاط أطفالهم ومنعهم من الالتحاق بالتشكيلات العسكرية.

إلى الحكومة الشرعية اليمنية المعترف بها دولياً

- 1- مراجعة القوانين الوطنية لتتسق مع اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.
- 2- التحقيق في آليات تسجيل الأطفال في الفرق العسكرية دون موافقة أولياء الأمور.
- 3- إعادة هيكلة وتوحيد التشكيلات العسكرية والأمنية ضمن مؤسسات الدولة الرسمية وفق معايير مهنية وحقوقية، مع إخضاع أفرادها لدورات إلزامية في القانون الإنساني وحقوق الإنسان، وضمان فصلها عن أي نفوذ سياسي أو اقتصادي في المناطق التي تسيطر عليها.

إلى جميع اطراف الصراع (الحكومة الشرعية اليمنية المعترف بها دولياً وجماعة أنصار الله " الحوثيين ")

- 1- وقف فوري لتجنيد الأطفال، وإعادة تأهيل وإدماج من تم تجنيدهم، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي والتعليم والتدريب المهني.
- 2- سحب الصفة الأمنية من الجناة الذين ثبت ارتكابهم للانتهاكات ضد الأطفال.
- 3- النظر في سحب الولاية الأبوية بشكل دائم في الحالات التي يكون الأب الطرف المنتهك فيها.

27 المادة (249) من قانون الجرائم والعقوبات اليمني، قرار جمهوري بالقانون رقم (12) لسنة 1994م

https://agoyemen.net/lib_details.php?id=5

28 المادة (35) من اتفاقية حقوق الطفل، مرجع سابق.

29 أطفال تحت القصف: ستة انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في اوقات الحرب الموقع العالمي ، موقع اليونيسيف، 27 / 6 / 2025، مرجع سابق.

30 المادة (249) من قانون الجرائم والعقوبات اليمني، مرجع سابق.

31 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، وهي معاهدة متعددة الأطراف برعاية الأمم المتحدة لعام 2000، واعتمدت الاتفاقية بقرار من الجمعية

العامة للأمم المتحدة في 2000/11/15، وتسمى أيضاً اتفاقية باليرمو وبرتوكولاتها الثلاثة

<https://www.unodc.org/romena/ar/untoc.html> .

32 المادة (2) للبرتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، فقرة (أ) (ب) مرجع سابق.

33 القانون الدولي العرفي،

<https://www.icrc.org/ar/law-and-policy/customary-ihl>

34 بروتوكول منع وقوع ومعاقة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اعتمد

وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في 2000/11/15.

<https://www.ohchr.org/ar/instruments/protocol-prevent-suppress-and-punish-trafficking-persons>

35 المادة (269) من قانون الجرائم والعقوبات اليمني، مرجع سابق.

36 المادة (34) من اتفاقية حقوق الطفل، مرجع سابق.

37 المادة (7) من الاتفاقية الدولية لحقوق المدنيين والسياسية، مرجع سابق.

38 أطفال تحت القصف: ستة انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في اوقات الحرب الموقع العالمي ، موقع اليونيسيف، 27 / 6 / 2025 مرجع سابق

39 نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية،

<https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/rome-status-international-criminal-court>

40 المادة (8) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المرجع نفسه.

41 القانون الدولي العرفي ، <https://www.icrc.org/ar/law-and-policy/customary-ihl> ، مرجع سابق.

42 المادة (38) من اتفاقية حقوق الطفل، مرجع سابق.

43 أطفال تحت القصف: ستة انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في اوقات الحرب الموقع العالمي ، موقع اليونيسيف، 27 / 6 / 2025 مرجع سابق.

44 المادة (4) من البرتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، مرجع سابق.

45 المادة (32) من اتفاقية حقوق الطفل، مرجع سابق.

46 نفسه

47 المادة 28 من اتفاقية حقوق الطفل، المرجع نفسه.

48 البرتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة

<https://www.ohchr.org/ar/instruments/mechanisms/instruments/optional-protocol-convention-rights-child-involvement-children>

49 اتفاقية مناهضة التعذيب، دخلت حيز التنفيذ في 1987/6/26، وصادقت عليها اليمن في 1991/11/5.

50 <https://www.ohchr.org/ar/instruments/mechanisms/instruments/convention-against-torture-and-other-cruel-inhuman-or-degrading> .

المادة (32) من اتفاقية حقوق الطفل، المرجع نفسه.

51 اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

<https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-right-persons-disabilities> .

52 المادة (28) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المرجع نفسه.

53 المواد (6)، (19)، (23)، (27) من اتفاقية حقوق الطفل، مرجع سابق.

54 المادة (28) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مرجع سابق.

55 البرتوكول الإضافي الثاني لاتفاقية جنيف، أصدر في 1977، ودخل حيز التنفيذ في 1978/12/7، وصادقت عليه اليمن في 1990/4/17

<https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/20160305133519/https://web.archive.org/web>

56 أطفال تحت القصف: ستة انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في اوقات الحرب الموقع العالمي ، موقع اليونيسيف، 27 / 6 / 2025 ، مرجع سابق.

57 المادة (32) من اتفاقية حقوق الطفل، مرجع سابق

58 انظر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، <https://www.ohchr.org/ar/universal-declaration-of-human-rights>، مرجع سابق.

59 المادة (7) من الاتفاقية الدولية لحقوق المدنيين والسياسية، مرجع سابق.

60 أطفال تحت القصف: ستة انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في اوقات الحرب الموقع العالمي ، موقع اليونيسيف، 27 / 6 / 2025 ، مرجع سابق.

61 المادة 19 من اتفاقية حقوق الطفل، مرجع سابق.

